مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المياه وتغير المناخ سيشكّلان عنصراً مؤثراً في العلاقات بين العراق وتركيا

محمد صالح

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

المياه وتغير المناخ سيشكِّلان عنصراً مؤثراً في العلاقات بين العراق وتركيا

محمد صالح *

الملخص:

- المياه وتغير المناخ ستكون في مركز علاقات العراق وتركيا لسنوات قادمة.
- هناك عدم توافق في الأولويات بين الجانبين التركي والعراقي، حيث يشكل الأمن العنصر الأكثر إلحاحاً لتركيا، والمياه والبيئة للعراق.
- يفتقر العراق إلى بطاقات ضغط فعَّالة ضد تركيا، في حين يمكن لأنقرة أن تسلِّح المياه بنجاح ضد العراق، خصوصاً على المدى القصير والمتوسط.
- النهج الشامل الذي يدمج مسائل التجارة والطاقة والأمن والمياه يمكن أن يساعد بشكلٍ أفضل على تلبية احتياجات العراق المائية في التعامل مع تركيا.

مع إعادة انتخاب رجب طيب أردوغان في مايو كرئيس لتركيا لمدة خمس سنوات إضافية، فإن المياه والقلق المتعلق بالبيئة هما القضية الحاسمة التي ستكون في مركز علاقات تركيا مع العراق، وستلقي بظلالها وتشكل حركة كلا البلدين في مجموعةٍ من القضايا الأمنية والتجارية والطاقة والإقليمية.

مع تزايد تأثير التغير المناخي على العراق بشكل حاد، فإن ندرة المياه وتدهور البيئة ذات الصلة أثرت بشكلٍ كبير على مناطق العراق الجنوبية والوسطى. وقد غيَّر ذلك أهمية العوامل البيئية في العلاقات الإقليمية للعراق، وبخاصة مع تركيا، التي ينبع منها نهرا دجلة والفرات اللذان يوفران المصدر الرئيسي للمياه لأجزاءٍ كبيرةٍ من العراق. وهذا يضع العراق في موقف ضعيف في معادلة صعبة تتسم بزيادة عدم اليقين والتعقيدات التي تنشأ عن تصادم المصالح المتعارضة لعددٍ من الجهات الوطنية والعابرة للحدود والإقليمية المشاركة.

* باحث وصحافي. حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة بنسلفانيا.

يتم فهم أهمية العوامل المائية والبيئية بشكلٍ أفضل في إطار مجموعةٍ من القضايا والتحديات الأخرى في العلاقات الثنائية التركية العراقية، وسنقدم أدناه نبذةً عن ذلك.

المتاهة في العلاقات العراقية التركية

تمر العلاقة بين تركيا والعراق بفترات عصيبة على مدى العقدين الماضيين. من جهة، سعت كلا البلدين إلى تطوير علاقات تجارية واستثمارية مجدية، وإن كان الميزان يميل بشكل كبير نحو الجانب التركي. ووفقاً لأرقام الأمم المتحدة، بلغت صادرات[1] تركيا إلى العراق حوالي 14 مليار دولار في عام 2022، وهو ارتفاع كبير[2] مقارنة بنحو 100 مليون دولار فقط في عام 1995. من ناحية أخرى، صادرات العراق إلى تركيا أقل بكثير، حيث وصلت الصادرات العراقية مثلاً إلى أعلى قليلاً[3] من 1.5 مليار دولار في عام 2021.

من ناحية أخرى، شكلت القضايا الشائكة مثل الأمن والطاقة والمنافسات الجيوسياسية الإقليمية عقبات رئيسية أمام زيادة تطوير العلاقات الثنائية. على الصعيد الأمني، يظل وجود حزب العمال الكردستاني التركي في العراق وكفاحه المسلح المستمر ضد الدولة التركية من أجل حقوق الأكراد مصدر قلق كبير لأنقرة في العلاقات مع العراق. أظهرت تركيا بشكل خاص[4] حساسية كبيرة تجاه إدراج العراق لوحدات حماية اليزيديين في سنجار التابعة لحزب العمال الكردستاني في محافظة نينوى الشمالية الغربية ضمن قوات الحشد الشعبي. مما أثار استياء بغداد أن الجيش التركي زاد من وتيرة وكثافة هجماته على أهداف موالية لحزب العمال الكردستاني داخل العراق وأنشأ[5] عشرات المواقع العسكرية والقواعد الصغيرة داخل إقليم كردستان العراق وأجزاء أخرى من شمال العراق الأوسع. لكن بغداد لديها أيضاً شكاوى[6] من تقاعس تركيا الملحوظ في تقييد أنشطة الدولة الإسلامية خلال استيلائها على أجزاء كبيرة من العراق وسوريا في منتصف عام 2010.

1.https://tradingeconomics.com/turkey/exports/iraq#:~:text=Turkey%20Exports%20to%20Iraq%20was,updated%20on%20July%20of%202023.

2. https://www.rudaw.net/english/business/21052023

3.https://oec.world/en/profile/bilateral-country/irq/partner/tur#:~:text=(%2498.3M).-,During%20the%20last%2025%20years%20the%20exports%20of%20Iraq%20to,and%20Poultry%20Meat%20(%24424M).

4.https://amwaj.media/article/why-sinjar-is-a-growing-focal-point-for-iraqi-regional-competition

5.https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/turkeys-growing-military-presence-kurdish-region-iraq

6.https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/has-turkey-become-a-distraction-in-the-war-on-isis/

على صعيد الطاقة، أضاف استثمار الشركات التركية في قطاع الطاقة في إقليم كردستان العراق والسماح بتصدير النفط الكردي عبر ميناء جيهان طبقة إضافية من التعقيد للعلاقات العراقية التركية. لطالما نظرت[7] تركيا إلى احتياطيات الغاز والنفط في إقليم كردستان العراق[8] كمصدر منخفض التكلفة للطاقة لاقتصادها المتنامي. ومع ذلك، سعى العراق، وبالتالي إيران، إلى تحطيم هذه الآمال التركية من خلال إعادة تأكيد سيطرة بغداد على قطاع الطاقة الكردي من خلال أوامر محكمة محلية[9] ودولية[10]. أدى حكم[11] صدر مؤخراً عن غرفة التجارة الدولية (ICC) ومقرها باريس إلى إضعاف نفوذ أنقرة وقدرتها على المناورة في موارد الطاقة العراقية، مما ألزم تركيا بدفع حوالي 1.5 مليار دولار كغرامات للعراق لتسهيل صادرات نفط إقليم كردستان العراق منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لكن ملف الطاقة هو أيضاً سيف ذو حدين إلى حد كبير حيث أن وقف تركيا لما يقرب من نصف مليون برميل من صادرات نفط إقليم كردستان وكركوك منذ حكم غرفة التجارة الدولية (ICC) كلف[12] العراق أكثر من ملياري دولار من الخسائر حتى الآن.

بالإضافة إلى ذلك، تعد الزاوية الجيوسياسية الإقليمية مهمة للأخذ في الاعتبار هنا، حيث أصبح العراق محور الصراع والتنافس على التأثير الإقليمي بين تركيا وإيران. ويتداخل الصراع الإقليمي أيضاً مع هيكلية السياسة العراقية وتشظي الأوساط الداخلية التي تلعب دوراً هاماً في تشكيل حسابات تركيا والعراق وإيران. نظراً لانتشار القوة في العراق على المستويات الإقليمية عبر المحاور العرقية والطائفية، تعتمد تركيا على قوى العرب السنة والأكراد – بشكلٍ رئيسي حزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني في هذه الحالة – من أجل التأثير، بينما تعتمد إيران على مجموعةٍ من الأحزاب الشيعية وبعض الأحزاب الكردية والسنية للتأثير في السياسة العراقية وتشكيل تأثير بغداد على المستوى الإقليمي. تمنع التقسيمات الداخلية في السياسة العراقية ممارسة دورها كجهة فاعلة واحدة، مما يتيح مجالاً كبيراً للتدخل الخارجي والدور في تحديد ديناميات العراق المحلية.

7. https://www.middleeasteye.net/news/turkey-iraq-kurdish-gas-easier-said-done
8. https://www.mei.edu/publications/kurdistan-gas-and-diversification
9.https://www.reuters.com/world/middle-east/iraqi-federal-court-deems-kurdish-oil-gas-law-unconstitutional-2022-02-15/
10.https://www.middleeasteye.net/news/turkey-ordered-pay-14bn-iraq-kurdistan-oil-arbitration-case
11.https://www.middleeasteye.net/news/turkey-ordered-pay-14bn-iraq-kurdistan-oil-arbitration-case
12.https://www.reuters.com/markets/commodities/turkish-iraqi-officials-discuss-resumption-iraqs-northern-oil-exports-2023-06-19/

مهما كانت أهمية عوامل مثل الأمن والتجارة والطاقة والشؤون الجيوسياسية الإقليمية بالنسبة إلى أي من الطرفين، فإن الماء هو الذي برز بشكل متزايد كنقطة خلاف رئيسية بالنسبة للعراق ونقطة ضغط رئيسية لتركيا على خلفية علاقة صعبة ومعقدة ومتعددة الطبقات.

أزمة المياه المتفاقمة في العراق

الحضارة في الكثير من الأراضي التي تشكل دولة العراق الحديثة ارتبطت بشكل وثيق بنهرين عظيمين، دجلة والفرات. تم بناء المدن النابضة بالحياة في نقاط مختلفة على طول مجرى هذين النهرين، من بابل وطيسفون إلى بغداد والموصل، بجوار أو قرب ضفتيهما. في الواقع، لا يعبر دجلة والفرات فقط عن طول وعرض الكثير من البلاد العراقية بل أيضاً عن ذاكرتها التاريخية والثقافية. في الواقع، يعكس تاريخ دجلة والفرات التحديات التي تعرضت لها المنطقة عبر العصور، بأسلوب محب ومؤثر في التراث الأدبي للشعوب المتعددة التي عاشت على ضفتي هذين النهرين وازدهرت بفضلهما. عبّر الشاعر العراقي اليهودي أنور شاؤول (1904-1984) عن هذه المشاعر القديمة بأقوال مؤثرة عندما كتب: «ازدهرت طفولتي بجانب مياه الفرات. أيام شبابي شربت من مياه دجلة".

ولكن للمرة الأولى في تاريخها، يبدو أن نجاة نهري دجلة والفرات في العراق معرضة لخطر جدي نتيجة انخفاض مستويات المياه. انخفضت[13] تدفقات المياه في كل من نهر دجلة ونهر الفرات بنسبة 40% خلال الأربعة عقود الماضية. تخشى السلطات العراقية أن ينضب[14] نهر الفرات بحلول عام 2040 بسبب تغير المناخ وسوء إدارة المياه. قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتصنيف[15] العراق كخامس أكثر الدول عرضة للخطر في العالم من تغير المناخ. على الرغم من أن تغير المناخ، الذي يتجلى بشكل خاص في انخفاض مستويات التساقط المطري (معظم مناطق العراق تعاني[16] من نقص كبير في التساقط المطري)، وفقدان الأراضي الزراعية، وتزايد التصحر، يلعب دوراً رئيسياً[17]،

13.https://apnews.com/article/iran-middle-east-business-world-news-syria-3b8569a74d-798b9923e2a8b812fa1fca

14.https://www.lemonde.fr/en/environment/article/2022/08/21/iraq-s-fertile-valley-is-dying_5994283_114.html

15.https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-gender-and-inclusive-climate-migration-study-salah-al-din-governorate-june-17th-2023#:~:text=As%20highlighted%20by%20the%20United,affecting%20its%20ecosystems%20and%20farmers.

16.https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-precipitation-change-analysis-wet-season-2021-2022

17. https://www.eastwest.ngo/sites/default/files/iraq-climate-related-security-risk-assessment.pdf

إلا أن السياسات على الصعيدين الوطني والعابر للحدود هي جوهر الأسباب التي أدت إلى الحالة الكارثية لنهري دجلة والفرات. حذر[18] البنك الدولي من أنه بحلول عام 2050، مع زيادة درجة الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة (سيليزية) وانخفاض التساقط المطري بنسبة 10%، سيشهد العراق انخفاضاً بنسبة 25% في كمية مياهه العذبة بحلول عام 2050.

كل من نهر الفرات ونهر دجلة ينبعان من المناطق الجبلية في جنوب شرق تركيا. يمتد نهر الفرات، أطول نهر في جنوب غرب آسيا بطول 2800 كيلومتر، من تركيا إلى سوريا ومن ثم إلى العراق[19]. يتدفق نهر دجلة مباشرةً من تركيا إلى العراق، على الرغم من أنه يمر مؤقتاً عبر الحدود الفاصلة بين العراق وسوريا عند أقصى الشمال الغربي/الشرقي لهما. من حيث كمية المياه، يُقدر[20] أن حوالي 90% من تدفق نهر الفرات و46% من تدفق نهر دجلة ينبعان في تركيا. يتقاطع كلا النهرين في جنوب العراق ويتدفقان إلى الخليج من هناك.

في قلب الأسباب التي أدت إلى انخفاض مستويات مياه دجلة والفرات في العراق تقف السدود الـ 22 التي بنيتها أو خططت لها الحكومة التركية كجزء من مشروع آناتوليا الجنوبية، المعروف اختصاراً بـ GAP. تم التخطيط لمشروع GAP في ستينيات[21] القرن الماضي لاستغلال[22] مياه نهري دجلة والفرات لتوليد الطاقة الكهرومائية والأغراض الزراعية ومنع الفيضانات – على الرغم من أنه تعرض لانتقادات قوية بسبب تأثيره البيئي وتأثيره على السكان المحليين داخل تركيا. يغطي المشروع ما يقرب من 10% من إجمالي مساحة تركيا في تسع محافظات بتقدير ميزانية[23] تتجاوز 30 مليار دولار، وتعتبر[24] الحكومة التركية مشروع GAP أكبر مشروع تنموي وأغلى تكلفة في تاريخ البلاد.

18.https://www.france24.com/en/live-news/20211124-world-bank-warns-over-looming-plunge-in-iraq-water-resources
19. https://www.meteorologiaenred.com/en/rio-eufrates.html
20. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0022169412010943
21.https://www.mfa.gov.tr/data/DISPOLITIKA/WaterASourceofConflictofCoopintheMiddleEast.pdf
22.https://www.mfa.gov.tr/data/DISPOLITIKA/WaterASourceofConflictofCoopintheMiddleEast.pdf
23.https://www.mfa.gov.tr/data/DISPOLITIKA/WaterASourceofConflictofCoopintheMiddleEast.pdf
24.https://www.mfa.gov.tr/data/DISPOLITIKA/WaterASourceofConflictofCoopintheMiddleEast.pdf

كان موقف تركيا من استخدامها لمياه دجلة والفرات مشكلة منذ فترة طويلة. عكساً لرأي[25] تركيا الذي يقول إن نهري دجلة والفرات ليسا نهرين «دوليين»، أكد الرئيس السابق سليمان ديميريل في عام 1992 أن «لا يمكن لسوريا أو العراق المطالبة بملكية أنهار ولا يمكن لتركيا أن تطالب بنفط سوريا والعراق، فهذه مسألة سيادة». تقول وثيقة غير مؤرخة على موقع وزارة الشؤون الخارجية التركية[26]: «يجب أن تتفق الدول الموجودة على طول نهر الفرات على وسائل متكافئة ومعقولة لاستخدام موارده»، وأن العراق (وسوريا) ليس لديهما «حقوق مكتسبة» على النهرين بموجب كونهما دولاً في أسفل النهرين. واستخدام مصطلح «متكافئة» وليس «متساوية» هو أمر ملحوظ هنا، حيث يشير إلى أن تركيا ترى أنه من المشروع أن تولي مياه نهري دجلة والفرات أولوية لصالح «صناعة الزراعة والسكان» الأكبر فيها وكدولة غير نفطية، تستخدم المياه لتوليد الطاقة في مناطقها الجنوبية وتسمح بتدفق الكميات الزائدة إلى الأسفل إلى العراق (وسوريا).

منذ الثمانينيات، نجحت تركيا في بناء سيطرتها على تدفقات نهري دجلة والفرات، واستخدمت المياه كوسيلة ضغط ضد الدول الشريكة (الجارة) لها في النهرين، ولا سيما العراق وسوريا. لتنظيم تدفق نهري دجلة والفرات للأسفل، وافقت أنقرة على إطلاق[27] 500 متر مكعب من المياه في الثانية إلى العراق. ومع ذلك، تراوحت تدفقات المياه بشكل كبير، حيث كان العراق يستقبل[28] حتى قبل عقد من الزمن حوالي 625 متر مكعب من المياه في الثانية من نهر دجلة، وفي أواخر عام 2022، تم تقليل معدل الانخفاض بنسبة ثلث إلى حوالي 200 متر مكعب في الثانية. بالتزامن مع هذا الاتجاه، انخفضت[29] كمية المياه المتاحة لكل عراقي إلى النصف من أكثر من 5000 متر مكعب في عام 1997 إلى 2400 متر مكعب في عام 2009. أعلن[30] المتحدث باسم وزارة الموارد المائية العراقية، خالد شمال، في نهاية نيسان أن العراق يتلقى فقط 313 متر مكعب في الثانية من نهر دجلة و175 متر مكعب في الثانية من نهر الفرات.

25. http://penus.krd/index.php/ckb/2018-04-02-19-12-28/item/1226-2018-09-02-18-56-38
26.https://www.mfa.gov.tr/data/DISPOLITIKA/WaterASourceofConflictofCoopintheMiddleEast.pdf
27.https://www.turkeyanalyst.org/publications/turkey-analyst-articles/item/343-turkey%E2%80%99s-water-policies-worry-downstream-neighbors.html
28.https://apnews.com/article/iran-middle-east-business-world-news-syria-3b8569a74d798b9923e2a8b812fa1fca
29.https://www.unep.org/resources/report/geo-6-global-environment-outlook-regional-assessment-west-asia
30. https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=227929

في هذا السياق، تركت ندرة المياه أثراً كبيراً على الحياة في العراق، لا سيما في مناطقه الجنوبية. غالباً ما يتم استخدام صور الأقمار الصناعية لإظهار التأثير المروع لتراجع المياه في جنوب العراق. في حين أن ندرة المياه وسوء الإدارة تمثلان مشكلة متزايدة في جميع أنحاء العراق، فقد أثبتت الحكومة عدم كفاءتها بشكل خاص في توفير تدفق مستمر من المياه لأغراض الشرب والزراعة في الجنوب. تظهر تداعيات ذلك على الاستقرار السياسي بالفعل في محافظات مثل البصرة، المركز الرئيسي لإنتاج النفط في العراق، وذي قار، حيث أثارت ندرة المياه بالفعل احتجاجات عنيفة وتمردات قبلية صغيرة. المسؤولون مرعوبون[31] من أن مثل هذه السيناريوهات قد تزداد وتيرتها وشدتها مع تفاقم نقص المياه. إذا استمر الاتجاه الحالي، فإن أزمة المياه تهدد[32] بإحداث تحولات ديموغرافية كبيرة أيضاً، مما يتسبب في تهجير أجزاء كبيرة من المناطق الجنوبية والهجرة إلى مناطق شمالًا بها المزيد من المياه. قدر تقرير صدر عام 2019 عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM)[33] أن أكثر من 21000 شخص في المحافظات الجنوبية قد نزحوا بسبب ندرة المياه لأغراض الزراعة والثروة الحيوانية والشرب. وقد ارتفع[34] هذا الرقم إلى 62 ألفاً اعتباراً من أيلول 2022، وفقًا لتقرير آخر للمنظمة الدولية للهجرة (IOM).

خيارات العراق للتصدي لتركيا

تعقيد العلاقات بين العراق وتركيا ينبع من عدم تطابق الأولويات والتوقعات. من جهة تركيا، تشكل محاربة حزب العمال الكردستاني (PKK) أعلى أولوياتها، حيث أصبحت الحكومة أكثر عناداً في السعي لحل سياسي للمشاكل السياسية الكردية في البلاد. مع انتهاء حزب العمال الكردستاني من وقف إطلاق النار[35] الذي أعلنه عقب الزلازل القاتلة في تركيا في شباط من هذا العام، هناك في الواقع إمكانية كبيرة للاستمرار أو حتى زيادة النزاع مع أردوغان المعزز بالسلطة.

31.https://apnews.com/article/iran-middle-east-business-world-news-syria-3b8569a74d-798b9923e2a8b812fa1fca

32. https://www.eastwest.ngo/sites/default/files/iraq-climate-related-security-risk-assessment.pdf

33.https://dtm.iom.int/reports/iraq-%E2%80%93-assessing-water-shortage-induced-displacement-southern-iraq-4-april-2019

34.https://www.reuters.com/business/environment/drought-drives-economic-exodus-iraqs-rivers-marshlands-2023-06-05/

35. www.rudaw.net/english/middleeast/turkey/13062023

ويؤكد ذلك الهجمات التركية ضد مواقع حزب العمال الكردستاني وتوابعه في العراق[36] وسوريا[37] في الأسابيع الأخيرة. تقدم محاربة حزب العمال الكردستاني فرصة ملائمة، بتكلفة ضئيلة وإمكانية للإدارة، لأردوغان لتعزيز اعتماداته القومية، لاسيما مع المجموعات اليمينية المتطرفة في الطيف السياسي الإيديولوجي التركي الذي يدين لها بتأمين ولاية رئاسية جديدة.

قد يؤدي الأداء الانتخابي الكردي الضعيف[38] نسبياً في تركيا وسط مشهد انتخابي غير عادل[39] وغير متساوٍ للأكراد إلى زيادة جرأة أردوغان على تكثيف لفتته الأمنية تجاه الأكراد. ومن ناحية تركيا، تعتبر حزب العمال الكردستاني تهديداً أمنياً، وبالنظر إلى علاقة حزب العمال الكردستاني الوثيقة بالجماعات شبه العسكرية الموالية لإيران داخل العراق. بالنسبة لتركيا، فإن مسألة حزب العمال الكردستاني لها أبعاد إقليمية أوسع تتعلق مباشرة بالسياسة العراقية بأكملها والمنافسات الجيوسياسية الإقليمية التي تلعب على الساحة العراقية. وهذا يعني أن مصلحة تركيا في العراق – على الرغم من تركيزها على وجود حزب العمال الكردستاني هناك وتشكلت على الفور – تذهب إلى ما هو أبعد من الجماعة لأنها متشابكة مع صراعات وطموحات أنقرة الإقليمية الأوسع، لاسيما في ضوء سياستها الخارجية الحازمة[40] منذ عام 2015.

لكي يثني العراق على إرادة تركيا، من المرجح أن تقوم تركيا بتسليح المياه بشكل أكبر كأداة يمكن نشرها بشكل ملائم ومتى تشاء، مع تأثيرات كبيرة ومحسوسة في العراق، لاسيما في الأجزاء الجنوبية من البلاد التي تضم قاعدة شعبية للطبقة الشيعية الحاكمة في العراق والجماعات شبه العسكرية الموالية لإيران. ومع ذلك، نظراً لأزمة المياه المتزايدة في جميع أنحاء العراق، فإن تأثير سياسة المياه غير اللائقة لأنقرة سيؤثر على المجتمعات السنية والكردية التي تربطها بها علاقة وثيقة. من المحتمل أن تؤدي مسألة المياه إلى زيادة عدم شعبية تركيا في جميع أنحاء العراق. ومع ذلك، يبقى أمراً معلقاً ما إذا كانت الحكومة التركية، سواء في عهد أردوغان أو في فترة زمنية لاحقة، ستولي اهتماماً

36. https://www.france24.com/en/middle-east/20230523-turkish-drone-strike-kills-several-ya-zidi-fighters-in-iraq
37. https://www.rudaw.net/english/middleeast/syria/16062023
38. https://www.fpri.org/article/2023/06/how-erdogan-managed-victory-despite-kurdish-opposition/
39.https://www.pbs.org/newshour/world/early-results-appear-split-in-turkeys-presidential-run-off-election-as-votes-are-counted
40. https://www.fpri.org/article/2023/02/turkeys-new-foreign-policy-ankaras-ambitions-regional-responses-and-implications-for-the-united-states/

كبيراً لأن تصبح تدريجياً غير محبوبة بين الجمهور العراقي.

فيما يتعلق بالعراق، فإن خياراته للتأثير على سلوك تركيا فيما يتعلق بالمياه محدودة للغاية. ليس من المؤكد إلى حد كبير ما إذا كان بإمكان العراق أن يسعى إلى التحكيم بشأن نزاع المياه مع تركيا، لأن أنقرة ليست من الدول الموقعة[41] على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية[42] – وهي المعاهدة الأساسية التي تنظم استخدام الأنهار العابرة للحدود. بالإضافة إلى ذلك، بينما تظهر تركيا قوتها العسكرية وقدرتها على زعزعة استقرار العراق من خلال شن ضربات على أهداف في أعماق الأراضي العراقية بشكل متكرر، لا يمتلك العراق نفوذاً عسكرياً مماثلاً تجاه تركيا. تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومدعومة من الدول الغربية، وأي تدخل من قبل العراق سيكون مكلفاً بالنسبة لبغداد. الهجمات الصغيرة[43] التي يشنها مقاتلو الحشد الشعبي من حين لآخر ضد الأهداف العسكرية التركية[44] في شمال العراق تكاد تكون بلا تأثير. من الممكن أن يؤدي استخدام حزب العمال الكردستاني بوصفه ورقة لبعض الفصائل الموالية لإيران في العراق ضد تركيا إلى نتائج محدودة، نظراً للموقف الهجومي الخاص لتركيا واستخدامها لتكنولوجيا الطائرات بدون طيار المتقدمة، والتزام حزب العمال الكردستاني بعدم تقديم نفسه للاستخدام كأداة من قبل أي فصيل إقليمي ضد آخر.

من أجل تعزيز إمكانية تأثير العراق على عمليات صنع القرار التركية في المسائل المتعلقة بالمياه، يقترح بعض الخبراء، مثل ليث شبر، ناشط وخبير في مجال المياه والبيئة، والذي شارك في مفاوضات العراق مع اليونسكو لتعيين الأهوار الجنوبية كمواقع تراث عالمي، أن يتبنى العراق استراتيجية شاملة بدلاً من الاعتماد على نهج متفرق. شدد شبر قائلاً: «لا يمكن عزل مسألة المياه. يجب على العراق أن يدمجها في إطار أوسع وأن يتوافق مع جوانب أخرى من العلاقات الثنائية مع تركيا، مثل الاستثمار والتجارة والطاقة والأمن.» وقد أوضح هذا الرأي خلال مقابلة هاتفية مع المؤلف، حيث تحدث من بغداد.

في غياب نفوذ فعّال، سعى العراق بجدية إلى التعاون مع تركيا من خلال تقديم فرص لتوسيع التجارة وزيادة الاستثمارات الكبيرة وتوقيع العقود للشركات التركية. التركيز الرئيسي لهذه المساعي

41. https://muc.edu.iq/adv/workshop/workshop17-2.pdf
42. https://legal.un.org/avl/ha/clnuiw/clnuiw.html
43. https://www.rudaw.net/sorani/kurdistan/0507202327
44.https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/claiming-without-claiming-iraqi-militia-responses-turkish-attacks

هو مشروع[45] الطريق التنموي الطموح الذي تصل تكلفته إلى 17 مليار دولار، والذي يهدف إلى تسهيل حركة البضائع بين المناطق الجنوبية والشمالية في العراق، باستثناء إقليم كردستان. يهدف المشروع إلى تسهيل تدفق البضائع بين الخليج (وآسيا) وتركيا (وأوروبا) عبر العراق، مع رؤية شاملة لتحويل البلاد إلى مركز عالمي وإقليمي محوري للمرور. وعلى الرغم من الشكوك المحيطة بتنفيذ المشروع، إلا أنه لاقى اهتماماً كبيراً خلال المناقشات بين أردوغان ورئيس الوزراء العراقي[46]، محمد شياع السوداني، خلال زيارة السوداني إلى أنقرة في مارس من هذا العام. أسفرت الجهود الدبلوماسية للسوداني عن نتائج، حيث نجح في إقناع أردوغان بزيادة[47] تدفق المياه إلى الجانب العراقي من نهر دجلة، على الرغم من أن نهر الفرات لا يزال خارج نطاق هذه الخطة[48]. لسوء الحظ، يمثل الانخفاض[49] الأخير الذي قامت به تركيا في تدفق المياه إلى العراق منذ نهاية نيسان انتكاسة مؤسفة.

يقترح[50] بعض الخبراء مشاركة الشركات التركية في مبادرات زراعية وإنتاج غذائي موسعة في جنوب العراق. ستتطلب هذه المشاريع بالضرورة تدفقاً ثابتاً للمياه من تركيا إلى الأنهار العراقية. سلط علي فارس حامد، عميد كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، الضوء على هذا الرأي في كتابه الذي يركز على «أزمة المياه» في العراق. الكتاب، الذي نشره مؤخراً مركز البيان للدراسات والتخطيط ومقره بغداد، يتناول تفاصيل الحلول المحتملة لمواجهة تحديات المياه في العراق.

وفي الوقت نفسه، يدعو بعض الخبراء[51] إلى تعزيز سياسات واستراتيجيات إدارة المياه التي تمكن من التقاط واستخدام مياه الأمطار والمياه السطحية بكفاءة. يتدفق جزء كبير من هذه الموارد حالياً إلى الخليج دون أن يستغلها العراق بالشكل الأمثل.

مما لا شك فيه، من خلال تنفيذ ممارسات إدارة فعالة للمياه السطحية، واعتماد أنظمة معالجة وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي المتقدمة، وتبني تقنيات زراعية مبتكرة مصممة للحد الأدنى من استهلاك المياه، يمكن للعراق أن يقلل بشكل تدريجي من اعتماده على تصريف المياه

45. www.reuters.com/world/iraq-launches-17bn-road-rail-project-link-asia-europe-2023-05-27/
46. https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/2103202310
47. https://www.nasnews.com/view.php?cat=105001
48. https://tinyurl.com/2ykkvpeb
49. https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=227929
50. https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2023/06/66y7i6.pdf
51. https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2023/06/66y7i6.pdf

التركية. يحمل هذا النهج القدرة على تمكين الأمة من فصل نفسها عن التعقيدات السياسية المعقدة المتشابكة مع القضايا المتعلقة بالمياه. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تأسيس حكم قوي وقادر – وهو وجه يبدو أنه مفقود في ظروف العراق الحالية والمستقبل المنظور.

من الواضح إلى حد ما أن العلاقة التركية العراقية ستبقى معقدة وغير متكافئة في المستقبل المنظور. يستمر هذا التعقيد لأن الحكومة في بغداد تفتقر إلى السيطرة على القضايا المهمة ذات الأهمية لتركيا، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الأمنية. إن وجود كيانات صنع القرار الداخلية والخارجية المختلفة داخل العراق، ولكل منها مستويات مختلفة من التأثير على الموضوعات ذات الصلة بكل من العراق وتركيا، يعيق التنفيذ الفعال للسياسات من قبل الحكومة العراقية. وسط هذا الواقع، يظهر يقين واحد: ما لم يكن هناك إعادة تشكيل جوهرية للظروف السائدة داخل العراق، فإن الأمة ستواجه تحديات متزايدة في تعاملاتها مع تركيا. إن الاتجاه المستمر للجفاف[52] المطول[53]، ودرجات الحرارة المتصاعدة[54]، والإدارة غير الملائمة لموارد المياه، والممارسات الزراعية التقليدية كثيفة الاستخدام للمياه، والنمو السكاني ستجعل العراق أكثر حرماناً وضعفاً مقارنة بتركيا.

المصدر:

www.fpri.org/article/2023/07/water-and-climate-change-will-shape-iraq-turkey-relations/

52.https://www.aljazeera.com/gallery/2023/7/4/photos-dead-fish-wash-up-on-riverbank-in-drought-hit-iraq

53. https://www.usip.org/sites/default/files/Turkish_Iranian_Competition.pdf

54.https://www.usaid.gov/iraq/climate-and-environment#:~:text=Over%20the%20past%20two%20decades,such%20as%20wheat%20and%20barley.